دعوة لمقاطعة الأحزاب السياسية:

قراءة في آليات اشتغال السلطة بالمغرب

عبد العزيز فجال *

■ تتأسس هذه القراءة على بعض المفاهيم المستقاة من الواقع المغربي الأليم وتمتح من بعض المناهج العلمية المؤسسة للحقل السياسي خاصة منها منهج الواقعية السياسية الذي تمقته بامتياز، التشكيلات الحزبية المغربية بحكم غياب الديمقراطية الداخلية وسيادة الزعامات الكاريزمية وغياب دورة النخب وتفشي ظاهرة الإقصاء والولاء الفردي.

كما تؤثث هذه القراءة بعض التصورات التي أعتقد أنها لم تنضج بعد، وقد تكون سابقة لأوانها بفعل سيادة ثقافة سياسية يؤطرها فعل الهيمنة والانتهازية الإنتخابوية والحسابات السياسية الضيقة، وهي ثقافة سائدة لدى النخبة السياسية المغربية بصفة عامة، وتغلب جانب المنفعة والولاء على مبادئ المواطنة والمسؤولية.

فالشأن الحزبي الداخلي لم يكن أبدا شأنا عاما، لأن التكتل الحالي هو تكتل حول الأشخاص وليس تكتلا حول الأفكار.

والحالة هذه، ان التنظير الفقهي والمدرسي السائد حاليا، والذي يؤطره بشكل خاطئ ودعائي، خطباء «متحزبون» يدعون البراءة، وأبواق مؤدلجة ومبرمجة لتمييع وتسفيه وتسطيح النقاش السياسي الدائر حول القضايا الوطنية الكبرى، لأن كثيرا من المفاهيم أفرغت من محتواها، وغدت شعارات جوفاء تقلقنا وتزبدنا: العهد الجديد، التناوب، المشاركة السياسية، الرأي العام، المجتمع المدني، نزاهة الانتخابات، دولة الحق والقانون، حقوق الإنسان، النخبة السياسية، تخليق الحياة العامة، المفهوم الجديد للسلطة، الانتقال الديمقراطي...

فكتاب، أو بالأحرى «كتبة» هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ المغرب يمنحون الأوهام والأحلام لشعب يعشق لحظة الحلم لأن الواقع لم يعد يحتمله، واقع أوقع الجميع في مأساة شيكسبيرية.

فالتعامل الانتهازي أوصلنا إلى الكوارث، إلى درجة يمكن القول فيها إن ليس هناك نموذج إصلاحي مغربي، وإنما هناك «خيانة كبرى» قامت بها نخبة سياسية في حق تاريخها النضالي، لقد تنازلت هذه النخبة كثيرا من أجل الدخول في لعبة نتيجتها غير مضمونة.

هل يمكن أصلا أن نسائل أحزابنا عن 48 سنة من الضياع والخذلان؟

ماذا قدمته هذه الأحزاب لهذا الشعب الصبور الحالم، أم أننا يجب أن نكون واقعيين ولا نسائلها عن الشأن السياسي العام لأنه ليس بيدها حيلة كما يقال، أم نسائلها فقط عن الأوهام التي زرعتها فينا، فالأحزاب السياسية لديها مسؤولية مزدوجة فقد منحتها أحلاما وردية ما زلنا نتلذذ بها، وقايضتنا بتمثيلية لم تكن حقيقية. قايضتنا لأنها شاخت وتهالكت، وأضحت لا تعبر عن النبع الأصيل للمجتمع وأيقنت أن الجماهير فطنت لما أسماه المهدي المنجرة «بالخيانة الكبرى». هذه التراجعات الخطيرة تفسرها الحصيلة الهزيلة لأدائها المترهل ومواقفها المتخاذلة تجاه القضايا المشتركة التي نؤمن بها جميعا ونتفق عليها: الإصلاح الدستوري، فصل السلط، تحديد المسؤوليات، ضمان التنمية المستديمة.

فالمتتبع للمشهد الحزبي الوطني يلاحظ أن خطاب الأحزاب أصبح خطابا احتفاليا وموسميا، لأنه استنفد شعاراته الغوغائية واختزل الديمقراطية في آلية الانتخابات.

قد تبدو للبعض أن هذه الدعوة غريبة أو متحاملة على اعتبار أن الأحزاب هي بحق لحمة الضبط السياسي والاجتماعي للنسق السياسي العام، إذ لا يمكن تصور نظام ديمقراطي بدون وجود أحزاب سياسية حسب تعبير ماكس فيبر. لكن الأغرب من ذلك في هذه القراءة، هو التساؤل في ما إذا كانت لدينا فعلا أحزاب حسب مفهوم علم السياسة المتعارف عليه كونيا، على اعتبار أن الحزب في أبسط مفاهيمه هو ذاك التنظيم السياسي الذي يهدف إلى الوصول إلى السلطة أو ممارستها بغية تحقيق سياسة أو برنامج معين.

لم أجد أبدا أي مفهوم للحزب يعرفه على أنه عبارة عن تنظيم يهدف للحصول على كراس مريحة في البرلمان، فهل لدينا أحزاب أم أننا نقول «حزب» لأنها كلمة استعملت منذ القديم؟ هل هذه الأحزاب في تكوينها وطبيعتها وممارستها هي مطابقة لمفهوم الحزب في اللغة السياسية؟

هل لدينا أحزاب أم زوايا أم «وكالات سمسرة»؟

«إن أحد أهم المفاتيح الأساسية لإدراك طبيعة معوقات الحياة السياسية في المغرب يكمن في أن عددا من الأحزاب السياسية، التي شكلت طيلة السنوات الماضية طاقة الدفع الأساسية للنضال من أجل الديمقراطية، تعاني بدورها من أزمة ديمقراطية، إن مساحة أساسية من إصلاح الدولة في المغرب تنطلق من إصلاح الأحزاب عبر مصالحتها السياسية مع المجتمع».

ويرى بعض «الكتبة المحترفين»، «أننا نتوفر على المنظومة المؤسساتية التي نستحقها كمجتمع، كما نتوفر على الأحزاب التي نستحقها ونتوفر أيضا على مجموعة من المؤسسات الأخرى التي نستحقها» حسب مقولة أفلاطون المثالية:

هذهChaque peuple a le gouvernement qu'il mÇrite الصيغة التحقيرية والتبريرية تنم بوقاحة عن الوضع الانتهازي والوصولي الذي يعشش في مخيال ما يسمى مجازيا بالنخبة السياسية.

وهذا ما دفع بأحد المتحزبين إلى الاعتراف بأن «هناك إقطاعيات في بعض الجهات الحزبية، ولا بد من عامل الشجاعة والجرأة لفتح ملفات شائكة مثل هذه. وفي ذات السياق، يعترف احد قياديي الأحزاب أن المخزن دخل إلى الأحزاب، فأصبح تفكيرنا داخل الأحزاب تفكيرا مخزنيا، بحيث كل واحد له موالون له في النظام المخزني ويبايعونه، فالأزمة ليست أزمة يسار بل أزمة أحزاب».

إذن، ومن خلال هذه الشهادات الدالة، التي تفوه بها مسؤولون قياديون داخل الأحزاب السياسية، يتضح أن هناك إجماعا، على الاقل بين فرقاء الأحزاب، على وجود أزمة في الأحزاب السياسية المغربية وبالذات أزمة هوية، لان الحزب لم يعد يمثل أي شيء بالنسبة للمجتمع.

الأحزاب المغربية أصبحت جزءا من منظومة المخزن، أي جزء من النسق العام لآلية الضبط المخزني.

وهذا الطرح يؤكده زارتمان، حيث يرى أن الأحزاب السياسية المغربية هي عبارة عن جماعات المصالح، هدفها الأساسي استقطاب نخب جديدة لضمان صيرورة وإعادة إنتاج النظام القائم.

صحيح، هناك أقلية منتفعة «سماسرة»، تريد الحفاظ على الوضع القائم بأي ثمن كان، «فأي واحد له مصداقية وتربطه التزامات بالجماهير، عليه أن يحدد بوضوح ما هي الإمكانيات الكفيلة بتحقيق التزاماته، فالأكيد أن أساس كل العوائق التي يتحدث عنها الجميع كان واضحا منذ البداية»، وبالتالي «فهل الذي يقبل بتزوير الانتخابات ويقبل بالدخول إلى الحكومة على هذا الأساس، هل يمكن أن يتحصن من بعد بالشعب وبناخبيه؟».

إذن، لماذا هذه الدعوة؟

وهل من المنطق أن نقاطع ما نسميه نحن في المغرب بـ«الأحزاب السياسية»؟

هل هي دعوة لقطيعة مطلقة أم أنها دعوة لتصحيح المسار وإعمال النقد الذاتي في آليات الاشتغال والتنظيم لدى الأحزاب السياسية؟

في البداية، لا بد من التأكيد أن هذه القطيعة موجودة وبقوة، وتجد تفسيرها في عدم الثقة بالأحزاب السياسية: عزوف الشباب والنساء عن العمل السياسي، ارتباط مفهوم السياسة لدى رجل الشارع بالانتهازية والوصولية، الانفصال الخطير بين النخبة والقاعدة، وتغليب الخطاب والوعود على الممارسة والبرامج، والأهم من هذا كله هو القبول بالاشتغال في دائرة دستورية وسياسة ضيقة لا تسمح البتة بالمشاركة في صنع القرار السياسي.

هل استطاعت الأحزاب السياسية المغربية أن ترقى بأدائها السياسي في اتجاه جبر الزخم المطلبي لجماهير الشعب المغربي، أم أن هذا الأداء رهين بتحولات تكتيكية من أجل كسب عطف وتودد الجماهير؟

الواقع أن الأحزاب السياسية فشلت فشلا ذريعا في مواكبة التطور الحاصل في التشكيلة السوسيو ـ اقتصادية للمجتمع، فمطالب المجتمع لا تسعها برامج الأحزاب المتخثرة والمترهلة، فالإنتظارات الضخمة والهائلة لا يوازيها أي عمل ملموس إذ أن أي تجسير لهذه الفجوة، بعد 46 سنة من الاستقلال الشكلي، يبدو أمرا مشكوكا فيه، خصوصا أن آلية اشتغال الأحزاب استنفرت جهدها للحصول على مكان ظليل يؤمن لها العيش بترف في كنف النظام الذي صنعها وطوعها.. طبعا بما نسميه بالتناوب التوافقي، وعلى حساب نضالية وكدح الجماهير التي فوضتها التمثيلية ذات يوم!

فالدستور المغربي لا يقر صراحة على تعيين الوزير الأول من الأغلبية البرلمانية، لأن الفصل 24 من الدستور ينص على أن الملك يعين الوزير الأول ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول، وله أن يعفيهم، أي الملك، من مهامهم ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها، وهو الشيء الذي لم يحدث مطلقا في تاريخ المغرب.

كما أن الفصل 60 من الدستور، ينص صراحة على أن الوزير الأول يتقدم أمام كل من مجلسي البرلمان بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة ليعرض البرنامج الذي تعتزم الحكومة تطبيقه. وهذا يعني أن الحكومة تكون «قائمة» وممارسة لاختصاصاتها بالمفهوم القانوني بمجرد تعيين الملك لها ولا تحتاج إلى تصويت البرلمان لكي يقرر في ذلك، بدليل أن الفصل 75، الذي يحيل إليه الفصل 60 يتحدث عن الاستقالة وليس الانسحاب.

فالملك من الناحية الواقعية يعتبر رئيسا للدولة ورئيسا للحكومة، فهو صاحب السلطة التنفيذية ويمارس صلاحيات فعلية وواسعة بالرغم من عدم تحمله للمسؤولية.

وتمارس الحكومة صلاحياتها ومهامها تحت إشراف الملك ولا تتمتع باستقلالية أو حتى هامش منها تخول لها سلطة التقرير الفعلي، لأن جميع القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة وحتى مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية لا تجرؤ على البت فيها إلا بعد عرضها على المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك بمقتضى الفصل 25من الدستور.

ولا بد من التنبيه إلى أن مجلس الحكومة الذي يرأسه الوزير الأول لا يتوفر على أية صلاحيات تقريرية ويقتصر دوره على إعداد وتهييئ وترتيب الملفات ودراستها من الناحية الفنية والتقنية قبل عرضها على المجلس الوزاري.

فالهندسة الدستورية المغربية تتميز بتضييق الخناق على الحكومة. إذ أن الوزراء في النظام الدستوري يعتبرون كسائر موظفي الدولة، لهذا فالوزير الأول لا يتوفر على سلطة تحديد وتوجيه السياسة العامة، كما أنه لا يستطيع قيادة العمل الحكومي أو تأسيس أي انسجام، لأن الوزراء مسؤولون شخصيا وجماعيا أمام الملك بمقتضى «الفصل 60» من الدستور، بالإضافة إلى بروز ظاهرة وزراء الدولة أو السيادة ثم كتاب الدولة والتكنوقراط التي عمقت الجرح الدستوري وأقصت ما تبقى للحكومة من اختصاصات ضئيلة.

فالحكومة بهذا المنطق، هي أداة لتنفيذ سياسة الملك، لأن رئاسته للمجلس الوزاري تمكنه من ممارسة الوظيفة التنفيذية من خلال توجيهاته وتعليماته والتي لا تستطيع الحكومة الخروج عنها بمقتضى الفصل. وهذا ما دفع بأحد قياديي حزب الاستقلال إلى القول بأنه مختلف مع الحزب داخل الحكومة، فحكومة اليوسفي ألحقت الضرر بالمغرب والحالة لا تبعث على الاطمئنان، ونفس الشيء أكده لحبيب الفرقاني حين صرح «أن الحكومة بوزرائها الإتحاديين ليست لها أية علاقة مع الحزب، لا علاقة اتصال ولا علاقة إصلاح»، فبالأحرى متابعة ومحاسبة، فالحكومة في النهاية حكومة للأشخاص الاتحاديين الموجودين فيها، وليست قط حكومة حزب الاتحاد الاشتراكي.

فالإشكالية الدستورية قائمة ولا مجال للمقامرة أو الرهان على الوهم، «لأن النظام المغربي منذ سنة 1960وهو يشتغل كنظام شبه مغلق، مستعملا في ذلك «زبناء» منتظمين في إطار شبكات زبونية على شكل جمعيات أو أحزاب».

فأي حديث عن الإصلاح بمعزل عن الإصلاح الدستوري والسياسي هو حديث مجاني وغوغائي. ومن ثم، لا أحد يستطيع أن ينكر هذا الفراغ الدستوري المهول الذي يسم الحكومة والبرلمان معا.

فالحكومة القوية في المغرب لن تفرزها الانتخابات أبدا، لأنها غير موجودة أصلا في الدستور. والمشكلة في المغرب أن الأسئلة واضحة والأجوبة مؤجلة، فالمسألة لم تكن في البداية في قبول أو رفض شكل التناوب المنوح بقدر ما تتعلق بموقف أصبح متجاوزا للأحزاب، لأن التطور المجتمعي الحالي هو اضرار بمصالح الأحزاب، فالقضية في النهاية تتحدد في مصالح خاصة وحسابات ضيقة. وحتى لو افترضنا أن هناك حكومة لها برنامج معين تريد تطبيقه هل تستطيع بالفعل تحقيق ذلك؟

هل فقط الإطار الدستوري والسياسي الذي تشتغل فيه الحكومة هو ما يبرر ذلك؟

إن الممارسة السياسية في النظام المغربي يغلب عليها منطق التعليمات والأوامر والإشارات وليس منطق القانون والمشروعية، فالتعامل والعلاقات مبنية على أساس

الولاء والانبطاح والخنوع وليس على أساس الشرعية والمشروعية. فلا أحد يستطيع أن يؤكد أن هناك اختصاصات محددة تميز إحدى المؤسستين «البرلمان والحكومة». فالوصاية المفروضة والخلط الواضح في الاختصاصات وعدم تحمل المسؤولية تساهم إلى حد كبير في تأزيم الوضع السياسي العام.

* كاتب في المغرب

الاستبداد الداخلي والتدخل الدولي: نظام «الانقاذ» السوداني نموذجا

محمد علي جادين *

■ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1706 الصادر في نهاية آب (أغسطس) الماضي أصبح يشكل العامل الأساسي في المشهد السياسي السوداني الراهن، وذلك رغم انه كان متوقعاً منذ آذار (مارس) الماضي على الأقل، وظلت المناورات تجرى حوله طوال الشهور الستة الماضية.

والقرار في أساسه يشكل امتداداً لمهام قوات الاتحاد الافريقي وقرارات مجلس الأمن الدولي السابقة الخاصة باتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية وبأزمة دارفور. حسب الفقرات 8و9و12 من القرار تشمل المهام: تطبيق اتفاق أبوجا واتفاق انجمينا لوقف إطلاق النار ((2004 وحماية المدنيين وضمان عودة النازحين إلى قراهم وغيرها ، ولكن حزب المؤتمر الوطني (الجبهة القومية الاسلامية سابقا) المسيطر على الحكومة المركزية والولايات الشمالية، رفض القرار، وتبع ذلك بحملة إعلامية وسياسية واسعة استعداداً لمواجهة قادمة مع الأمم المتحدة والقوى الكبرى المؤثرة في الساحة الدولية، وأكثر من ذلك بدأ في العودة لسياسات الاستقطاب واتهام كل من يعارض مواقفه بالعمالة والطابور الخامس وغيرها من الاتهامات المجانية، وبذلك ادخل نفسه والسودان بشكل عام في مأزق خطير لايقود الا إلى دفع الأوضاع في اتجاه السيناريو الصومالي (انهيار الدولة وتفتيتها) أو السيناريو العراقي (الوصاية الدولية تحت قرارات دولية) إذا لم تتم مواجهة الواقع بمرونة وحكمة بعيداً عن الشعارات والهتافات التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

هذا المأزق الذي تعيشه بلادنا الآن هو نتاج طبيعي لسياسات نخبة الإنقاذ طوال سنوات حكمها منذ انقلاب عام 1989، فسياساتها تجاه مشكلة الجنوب حولتها من مشكلة سياسية لها مطالب محددة إلى صراع ديني واثني بين الشمال والجنوب، ومن مشكلة داخلية إلى مشكلة إقليمية (افريقية) ودولية، وذلك بسبب رفضها للحوار والحل السلمي واعتمادها على العمل العسكري ونقل المشكلة للمنابر الخارجية في نيروبي وأديس أبابا وأبوجا حتى ماشاكوس ونايفاشا.

وفي النهاية جاءت اتفاقية السلام الشامل في مفاوضات الايقاد وشركائها الدوليين (أمريكا واوروبا) وحملت هذه الاتفاقية بصمات هذه القوى في معظم بنودها بما في ذلك وجود قوات دولية لحفظ السلام في الجنوب والنيل الأزرق وجنوب كردفان والشرق وحتى الخرطوم ومطاره الدولي، حسب القرار 1590 . وسياساتها في دارفور هي التي أدت إلى توسيع وتعميق أزمة الإقليم وتحويلها إلى صراعات قبلية واثنية ومشكلة إقليمية ودولية، تعقد مفاوضاتها في أديس أبابا وانجمينا وأبوجا تحت اشراف الاتحاد الافريقي وشركائه الدوليين (أيضاً أمريكا واوروبا) وتستدعي لها قوات الاتحاد الافريقي لحفظ الأمن والسلام في الإقليم، وحتى اتفاق أبوجا ((2006/5 كان دور هذه القوى أساسياً في تحقيقه وفي ضمان تنفيذه.

واتفاق القاهرة مع التجمع الوطني المعارض، هو الآخر كان بفضل دور مصري وفي اسمرا تحت رعاية دولة اريتريا وحضور إقليمي ودولي واسع. يشير كل ذلك إلى ان العامل الخارجي (الإقليمي والدولي) أصبح يشكل عاملاً أساسياً في السياسة السودانية وفي معالجة مشاكلها الوطنية بموافقة كاملة من نخبة الإنقاذ المسيطرة ويشير أيضاً إلى ان الأزمة السودانية، قد تم تدويلها بشكل كامل منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، وخاصة بعد اتفاقيات ماشاكوس ـ نايفاشا ـ وفي هذا الإطار ظلت القوى الدولية المسيطرة على المسرح تلعب دوراً أساسياً ومهماً في كافة الشؤون والقضايا الوطنية. صحيح ان المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية، ظلت تدفع في اتجاه إعلاء شأن العامل الخارجي في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة ومن ضمنها السودان، ولكن سياسات نخبة الإنقاذ كانت تمثل العامل الأكثر أهمية وحسماً، ومن هنا يمكن القول ان قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1706 هو نتاج طبيعي لتلك السياسات، هو نتاج أخطاء قاتلة ظلت تتناولها قوى المعارضة بالنقد طوال السنوات السابقة، وأكثر من ذلك هو نتيجة انقلاب 30 حزيران (يونيو) 1989 الذي أجهض التجربة الديمقراطية الثالثة وقطع الطريق على عملية السلام الجارية وقتها على أساس اتفاق الميرغني ـ قرنق وهو اتفاق سوداني مئة بالمئة، ووجد قبولاً واسعاً في داخل البلاد ومحيطها الإقليمي والدولي، والمفارقة ان الانقلاب كان يدعي انه جاء لقطع الطريق على تدخل دولي مزعوم.

من هنا مشروعية التأكيد علي قاعدة ان سياسات الاستبداد الداخلي تقود حتماً إلى التدخلات الدولية في الشؤون الداخلية، وهذا هو ما حدث طوال سنوات حكم نخبة الإنقاذ الشمولي والديكتاتوري وحدث أيضاً في بلدان عربية وافريقية تحكمها أنظمة مشابهة.

وادعاءات حزب المؤتمر الوطني برفض التدخل الأجنبي والدفاع عن السيادة الوطنية هي ادعاءات مردودة، بحكم سياساته العملية طوال السنوات السابقة، وبحكم علاقاته المتطورة مع القوى الدولية المهيمنة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية حيث لعب دورا مشهودا ضمن استراتيجية مكافحة الارهاب في صيغتها الامريكيه، وبحكم تزايد دور العامل الخارجي في السياسة الوطنية في السنوات الأخيرة.

وهذه الادعاءات تكذبها سياسات التمكين واقصاء القوى الأخرى، بما في ذلك شركاء المؤتمرالوطني في ما يسمى حكومة الوحدة الوطنية، ووصف كل من يعارض هذه السياسات بالخيانة والعمالة والطابور الخامس، وتكذبها أيضاً سياسات تفكيك الجبهة الداخلية من خلال تكريس النزعات القبلية والجهوية والخضوع لكل من يحمل السلاح واخرها اتفاق قسمة السلطة والثروة مع (جبهة الشرق) بعد الجنوب والغرب واضطهاد القوى التي تختار طريق العمل الديمقراطي السلمي. وعندما اضطرت النخبة المسيطرة لتوقيع اتفاقيات سلام ومصالحة مع الحركة الشعبية في الجنوب وحركة تحرير السودان الدارفورية ومع حزب الأمة القومي وحتى التجمع الوطني، تحت ضغوط القوى الدولية والإقليمية، ظلت تناور وتتلكأ في تنفيذ هذه الاتفاقيات وتتهرب من دفع استحقاقاتها وتعمل لتحويلها إلى فرصة ملائمة للمحافظة على سيطرتها واستمرار بقائها في كراسي الحكم بأي ثمن دون مراعاة لمخاطر ذلك، ورفضها الحالي لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1706 لا ينطلق من رفض حقيقي للتدخل الدولي، بل هو محاولة بائسة لدفع البلاد الي مواجهة خاسرة مع الأمم المتحدة والقوى الدولية الكبرى المسيطرة على الساحة، دفاعاً عن مصالحها وسيطرتها السياسية والاقتصادية، وذلك بهدف وضع جماهير الشعب وقواها السياسية بين خياري البقاء تحت سيطرتها الشمولية، أو الاستنجاد بالقوى الدولية، وبالتالي شلها وتحييدها وفتح الطريق أمامها لاستغلال هذا المأزق للوصول إلى صفقة ملائمة مع الأمم المتحدة والقوى الدولية المؤثرة لمصلحة استمرارها في الحكم مقابل موافقتها على تنفيذ القرار الدولي، وفي سبيل ذلك يمكنها تقديم تنازلات واسعة للإدارة الأمريكية... وفي الجانب الآخر توجه ترسانتها ضد القوى الوطنية في الداخل فهي تصدر قرارات بزيادة أسعار السلع الأساسية في الوقود والسكر تثقل كاهل جماهير الشعب وتخرب القطاعات المنتجة، وتعمل على تركيز سياسة الاستقطاب واتهام كل من يعارض توجهاتها بالعمالة والطابور الخامس، وتنفرد بالقرارات الكبرى بعيداً عن شركائها في (حكومة الوحدة الوطنية) وتقمع تحركات قوى المعارضة للتعبير السلمي عن رفضها لزيادة أسعار السلع الأساسية كما حدث في مظاهرات 30 اب (أغسطس) الماضي ومظاهرة الاربعاء (9/6) وكل هذه التوجهات لا يمكن ان تصدر من حكومة تدعي مواجهة التدخل الدولي.

المهم ان المأزق الحالي الذي تعيشه بلادنا هو نتاج سياسات الاستبداد الداخلي طوال السنوات السابقة، والخروج من هذا المأزق يتطلب أولاً وقبل كل شيء نبذ هذه السياسات والعودة إلى العقلانية والحكمة بالدخول الجدي في إصلاح النظام السياسي القائم وتحويل اتفاقيات السلام الجارية إلى تسوية وطنية تاريخية وذلك قبل فوات الأوان وخراب سوبا.

* كاتب من السودان

الوجه الآخر لـ «أغنى بلد في العالم»!

د. عبد القادر حسين ياسين*

■ في عالمنا المعاصر أزمة «حضارة» وأزمة «تحضر» يتخبط فيها العالم بشطريه، الشمال والجنوب (أو، إذ ا شئت، المتقدم والمتخلف). وكلما ازدادت مظاهر التقدم «الحضاري» تضخمت الأزمات واتسعت رقعتها، وتنوعت أشكالها، وربما كان من الحكمة أن نصل إلى لبّ المشكلة في كل ما يطفو على الساحة من شؤون وشجون.

إن الدول المتقدمة (أو التي اصطلح على تسميتها بهذا الاسم) تعاني أزمة تخمة سببها ما وصلت إليه من تقدم يعتبر قمة في بعض جوانبه، وإن كانت هذه التخمة لا تتصف بالشمول، أي أن ما وصل إليه العالم المتقدم من نمو ورفاهية لا يمتد مفعوله إلى كل شرائح المجتمعات المتقدمة، وإنما يقتصر في معظمه على أجزاء منها تارة تكون أغلبيته (السويد) وتارة لا تتعدى الأقلية (بريطانيا).

وللتعمق في شرح أبعاد هذه الفكرة، أود أن أشير إلى مقال نشرته صحيفة «لوموند دبلوماتيك» Monde Diplomatique Le الفرنسية تحت عنوان «الفقراء في أغنى بلد في العالم». ويتناول كاتب المقال «الواجهة الخلفية» للولايات المتحدة الأمريكية بتجاعيدها وأسمالها البالية التي تمثلها طوابير العاطلين عن العمل الذين ينتظرون دورهم في مراكز توزيع «الحساء الشعبي» ... ويقع أحد أكبر هذه المراكز وراء البيت الابيض في العاصمة الأمريكية واشنطن، ولا تفصله عنه سوى أمتار معدودات.

ويستعرض كاتب المقال حالات البؤس والفقر المدقع التي تختفي في إطار «الواجهة الخلفية»، إنه الوجه الآخر لـ «أغنى بلد في العالم»، البلد الذي يعرفه العرب (وغيرهم من شعوب العالم الثالث) من خلال الأفلام والمسلسلات الأمريكية، وناطحات السحاب العملاقة.

فالحضارة، مهما نمت وتطورت ووصلت إلى قمتها، لا يمكن أن تسلم من خلل ومضاعفات أخذت مجتمعات الدول المتقدمة تئن تحت عبئها الثقيل، بما في ذلك انحلال أو انفصام عرى الأسرة، وانحراف في السلوك، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الإدمان على المخدرات والشذوذ الجنسي والأمراض النفسية (على اختلاف أنواعها) وما قد يترتب على ذلك من خلل عقلي.

أود أن أقول ان الواجهة البراقة في العالم المتقدم تخفي وراءها من ضروب المعاناة والأزمات التي ما فتئت تتخبط فيها الحضارة والمتحضرون.

أما ظاهرة «التحضر» فهي هذه التي تحاول فيها الدول «السائرة في طريق النمو» أن «تتحضر» لتصل الى قمة الحضارة في الدول المتقدمة. ومهمة «التحضر» تتطلب شيئاً، يقل أو يزيد، من عنصر المسايرة والتقليد حتى لو كان تقليداً أعمى. وقليلة هي تلك الدول السائرة في طريق «التحضر» التي توفّق (بفتح الفاء) في محاكاتها وتقليدها للدول المتقدمة. ولا غرابة في ذلك، فالمقلدون (بكسر اللام) الذين يكونون في مرحلة «التحضر» يفضلون أن يقلدوا في الامور السهلة والسطحية، معرضين عن الشؤون الصعبة والعميقة، لدى أولئك الذين وصلوا الى «قمة الحضارة»، وأخذوا يعانون تخمتها، وما تسببه لهم من حالة «إمساك» حضاري سرعان ما ينقلب الى خلل اجتماعي، وانحلال خلقي كما هو الحال في السويد وفرنسا وألمانيا على سبيل المثال.

وقديماً تنبه المؤرخ والفيلسوف العلامة عبد الرحمن بن خلدون، مؤسس علم الاجتماع، الى هذا الاسلوب في التقليد الاعمى للحضارة. في كتابه الضخم (ثمانية مجلدات) «العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر» يقول بن خلدون ان «تقليد العرب للحضارة الفارسية وهم في مرحلة التحضر كانت له عواقب خطيرة على وضعهم الاجتماعي».. وتمشياً مع هذه القاعدة في التقليد فإن الدول التي تجتاز مرحلة «التحضر» وتختار الأسهل والسطحي يظل وصف «التحضر» فيها مجرد تخلف لا يمكن للمظاهر البراقة أن تخفي معالمه الهزيلة التي تحاول التستر على نفسها بكمية ضخمة من الكماليات من السكن الفسيح إلى السيجارالهافاني الفاخر.

وبما أن العطار لا يستطيع بكل عقاقيره أن يصلح ما أفسده الدهر في وجه الإنسان، فكذلك المظاهر البرّاقة في المجتمعات «السائرة في طريق التحضر» لا تملك القدرة، مهما بذلت من جهود خارقة، على قلب الحقائق الثابتة والراسخة.

وبناء على ما سبق ذكره، فإن الدول ذات «الإشعاع» الحضاري التي تقضي الأعراف العصرية بوصولها إلى «قمة الحضارة» ما تزال تعاني، هي الأخرى، من آفات اجتماعية تنخر كيانها، وان كان ذلك في شيء من البطء، إلا أن الواجهة العريضة الزاخرة بفنون الالكترونيات والأنوار الملونة تستطيع أن تحجب كل تلك الآفات، في حين أن الدول التي ما تزال في طور «التحضر» والتقليد تظل تعاني فقرها وجهلها ومجاعتها وفساد أنظمتها السياسية، وتنازع كبريائها، أن ما يصعب إخفاءه وراء واجهة صغيرة تزينها زجاجات الويسكي والنبيذ المعتق وعلب السيجار الهافاني الفاخر تقابله أكواخ الصفيح و«مدن القبور» للأكثرية الساحقة من الطبقات المسحوقة.

هنالك،إذن، «قاسم مشترك» ـ كما يقال ـ بين الذين وصلوا إلى «قمة الحضارة» وأولئك الذين ما زالوا يجتازون مراحل «التحضر»، ويتمثل في الخلل الاجتماعي ـ وان كان ذلك بنسب متفاوتة ـ بين الفريقين، وبالانحلال الخلقي وبكل ما يتفرع عنهما من مآس. ويمكن تشبيه هذا القاسم المشترك بتلك العبارة التي سبق لمجمع اللغة العربية في مصر، منذ حوالي سبعين عاماً، أن عَرَّب بها كلمة «سندوتش» Sandwichعندما اخترع لها مقابلاً باللغة العربية الفصحى وهو: «شاطر ومشطور وبينهما كامخ». أما «الشاطر» فهو هذا العالم الذي اصطلح على وصوله إلى «قمة الحضارة»، وأما «المشطور» فهو هذا العالم الذي لا تكفي واجهته لستر فقره وجهله وجوعه وفساد حكامه، وأما «الكامخ» فإنه يتمثل في العيوب المشتركة فيما بين الفريقين.

* كاتب وأكاديمي فلسطيني مقيم في السويد

أليس منكم رجل رشيد؟

د. عمر الكبيسي*

■ بأدب وخضوع وفي حالة استنفار واستذكار لأحوال الأمم السالفة وما تعرض له أنبياؤها من عذاب وتنكيل يقرأ النبي (ص) سورة هود ويتابع بسرد القصص وسيرة الأمم السابعة فيقول (شيبتني هود) وكأنه يستذكر وهو خاتم النبيين ما ستؤول إليه أحوال أمته المتأخرة فيحمل بهذا الاستذكار هما وقهرا يشيب له شعر رأسه الشريف (نحن نقص عليك أحسن القصص).

في سورة هود وأمام مشهد رهيب بين ركب العون الإلهي الملائكي لنبي الله لوط وبين حشد الفحشاء من قومه الجاهزين والجاهزين بالجرعة ينتفض هذا النبي بنداء التكليف والحرص بقوله تعالى (فلما جاء أمرنا جعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليها حجارة من سجيل منضود)وأنا في أجواء هذه المقدمة وفي رحاب ليلة رمضانية دعني استذكر المشهد العراقي اليوم في ظل احتلال غاشم ومخطط تهشيمي رهيب تديره وتشرف على تنفيذه أغنى قوة عسكرية وأحنك مجموعة سياسية تملوها اكبر خزينة مالية في الأرض اختارت العراق من دون كل دول الأرض مسرحا لتنفيذه وهيأت لذلك كوادر اختارتها لتلعب الأدوار المرسومة فيما تسميه (بالعملية السياسية) اتخذت من جدران المنطقة الخضراء المحصنة سورا لها تعزلها عن جانب تراجيدي من المشهد حيث يرزخ شعب كامل صابر تعبث به الفوضى والبلاء والقتل والخطف بلا ابسط مستلزمات للحياة والعيش.

عراق الأمس الأمن والموحد المشع بالعلم والقوة والحضارة يطفح اليوم دما وقتلا وتخريبا ودمارا تعيث فيه شراذم الرذيلة والجريمة والفساد قهرا وتعسفا تنهب ثرواته وتهشم وحدته وكيانه مخططات تقسيميه طائفية غريبة عن ثقافته وثوابته بشعارات الديمقراطية والليبرالية المسيسة بلباس الأجندات الدينية والمؤطرة بطائفية المذاهب وسياسة التهميش ليقتل كل يوم بدعواها مئات الشباب والأطفال على الهوية. جرائم الاغتصاب لم تعد تحرك المشاعر في حين تنفذ فيه مخابرات الجريمة من كل صوب وحدب جرائمها ودسائسها على مشهد من علية القوم وساستهم.

ومسائل التعذيب والعنف والقتل في سجوننا أصبحت موضع استنكار واستهجان لكل دول وشعوب العالم في حين ينكرها وينفيها الساسة عندنا.

امة يعبث في جنسها وأمنها وتفتت قواها الأمنية والعسكرية التي كانت رمز نهوضها وقوتها، لتحل مكانها تشكيلات عسكرية وأمنية ليست لها مقومات القوة والنزاهة ولتعشش فيه ميليشيات الأحزاب والشوارع تنفذ من خلالها فرق الموت أبشع صور القتل والتعذيب وباعتراف موثق من قبل سلطة الاحتلال واستخباراتها في حين تنفي وزارة الدفاع والداخلية هذه الوثائق والتقارير جملة وتفصيلا.

نهب وسلب في الأموال والثروات والواردات وفساد مالي نال كل الوزارات والمؤسسات وغياب للأموال والمخصصات بعقود زائفة أو مريبة تتحدث عنه كل الوكالات والهيئات ووسائل الإعلام وليس لذلك من رادع. نفط يصدر بلا مكيال وأموال تصرف بلا تنفيذ ومنجزات تعلن بلا وجود وهدر ونهب بلا حدود او عقود في ظل حكومة تسمى دستورية ومجلس امة ونواب يقال عنه انه منتخب.

امة يأكل بعضها كلها يجمع فيها أهلها على التقسيم ويختلفون فيما بينهم على كيفية هذا التقسيم كل بعض منهم يرعد أن يخطى بما يملك الكل غيمة بلا خجل أو حياء. هم الساسة اليوم وقبل كل شيء كيف ستقطع الكيكة مثلثات أم مستطيلات أقاليم أم محافظات طوائف او عرائق ويسمى كل بعض منهم نفسه (العراق) مهزلة يستوون من اجلها قوانين ودساتير يحكم دستور الجزء والأقاليم دستور الأمة والكيان.

امة تنكر أصولها وجذورها وتزييف توابعها وعقائدها. امة تختلف في شعاراتها ومكوناتها امة لا تملك علما موحدا ولا حكومة مؤتلفة يتجاوز نوابها في المنطقة الخضراء حوار الطرقات ويتص